

برئاسة عماد تيفوني وريان الزيد نائبا للرئيس

صدور مرسوم أميري بتشكيل مجلس

مفوضي هيئة أسواق المال



الديوان الأميري

صدر مرسوم أميري بتشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال فيما يلي نصه:

مرسوم رقم 66 لسنة 2025 بتشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق

المال..

بعد الإطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م وعلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم رقم 235 لسنة 2018 بتشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وعلى المرسوم رقم 219 لسنة 2019 بتعيين عضو بمجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والائبات الوزارية، والمراسيم المعدلة

له، وبناء على عرض وزير التجارة والصناعة، وبعد موافقة مجلس الوزراء

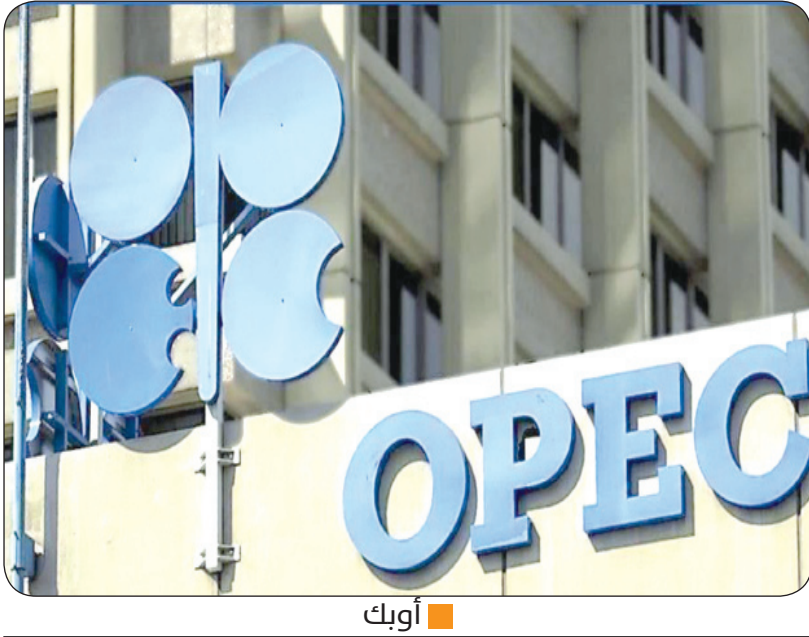
رسمنا بالآتي - مادة أولى: يشكل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة على الوجه التالي:

الحذر يسود التوقعات الاقتصادية العالمية نتيجة التوترات التجارية

"أوبك": أسعار النفط الخام تسجل تراجعا

ملحوظا مارس الماضي



أوبك

قالت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمس الاثنين ان أسعار النفط الخام سجلت تراجعا ملحوظا في مارس الماضي حيث انخفض متوسط سلة (أوبك) بنسبة 2ر81 دولار أو ما يعادل 3ر7 في المئة على أساس شهري ليلعب 74ر00 دولارا للبرميل.

وأضافت (أوبك) في تقريرها الشهري أن خام (برنت) القياسي تراجع بمقدار 3ر48 دولار 4ر6 في المئة ليصل إلى 71ر47 دولارا كما هبط عقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة مماثلة 4ر6 في المئة ليلعب متوسطه 67ر94 دولارا للبرميل.

وأوضح التقرير انه رغم هذه الانخفاضات أظهرت منحنيات العقود الآجلة لخامى برنت وغرب تكساس تحسنا في هيكل السوق والعودة إلى الوضع الطبيعي من حيث التراجع التدريجي للأسعار المستقبلية مقارنة بالحالية ما يعكس قدرا من التفاؤل لدى المتداولين بشأن توازن العرض والطلب

في المرحلة المقبلة. وأشار إلى أن حالة من الحذر تسود التوقعات الاقتصادية العالمية نتيجة التوترات التجارية وارتفاع الرسوم الجمركية ما دفع إلى خفض طفيف في تقديرات النمو الاقتصادي العالمي لعامي 2025 و2026 ليصل إلى 3ر0 في المئة و1ر3 في المئة على التوالي.

وتوقع التقرير تراجع النمو للاقتصاد الأمريكي إلى 2ر1 في المئة في عام 2025 و2ر2 في المئة في عام 2026 وتم تعديل تقديرات النمو في كل من الصين والهند واليابان بشكل طفيف نحو الأسفل في حين استقرت توقعات النمو للاقتصاديين البرازيلي والروسي.

وفيما يتعلق بسوق النفط خفض التوقعات النمو الطلب العالمي على النفط لعام 2025 إلى 1ر3 مليون برميل يوميا مع تسجيل ارتفاع محدود في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع 0ر04 مليون برميل يوميا مقابل

1ر25 مليون برميل في الدول غير الأعضاء وتكررت التقديرات ذاتها تقريبا لعام 2026. أما على الصعيد المعروف النفط فتوقع التقرير أن يرتفع إنتاج الخام من الدول غير المشاركة في اتفاق التعاون بواقع 0ر9 مليون برميل يوميا في عامي 2025 و2026 تقوده كل من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والأرجنتين. في المقابل سجل إنتاج دول اتفاق التعاون تراجعا طفيفا بمقدار 37 ألف برميل يوميا خلال شهر مارس ماضي.

وأشار التقرير إلى أن تقديرات الطلب على نفط دول اتفاق التعاون لعام 2025 بقيت مستقرة عند 42ر6 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر السابق بينما خفضت تقديرات عام 2026 بشكل طفيف بمقدار 0ر1 مليون برميل يوميا لتبلغ 42ر8 مليون برميل يوميا رغم أنها ما تزال أعلى بنحو 0ر3 مليون برميل يوميا مقارنة بتقديرات عام 2025.

أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي أمس الاثنين أن تعزيز ثقافة الجودة في المصانع يعد حجر الأساس لتطوير الأداء المؤسسي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الكويتية مما يسهم في ترسيخ مكانة البلاد كوجهة صناعية موثوقة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقال الجحيدلي في تصريح لـ "كونا" عقب افتتاح حفل تكريم المصانع الفائزة بـ "الجائزة العربية للجودة"، الذي أقيم في مبنى الهيئة إن "استثمار المصانع في تطوير معاييرها وضبط جودة منتجاتها هو استثمار مباشر في قوة الاقتصاد الكويتي وداعم حقيقي لتحقيق رؤية كويت جديدة 2035".

وأوضح أن فوز المصانع الكويتية بجوائز عربية مرموقة مثل (الجائزة العربية للجودة) ليس فقط تكريما لمستوى الأداء المؤسسي بل شهادة واضحة على أن القطاع الصناعي في الكويت قادر على التحول إلى محرك تنموي فاعل يدعم الاقتصاد الوطني ويوفر فرص استثمار وتوظيف مستدامة.

وأعرب الجحيدلي في كلمته الافتتاحية بالحفل عن الفخر والاعتزاز بتكريم المصانع الكويتية الفائزة بجائزة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في دورتها الثالثة تقديرا لتميز الأداء المؤسسي على المستوى العربي. وقال إن هذا الإنجاز ليس غريبا على "صناعتنا الوطنية" التي تكرس جهودها لتحقيق التميز والريادة في مختلف المحافل مضيفا أن مشاركة المصانع الكويتية في مثل هذه الجوائز العربية والدولية تبرز دور الكويت الفاعل في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتؤكد على مكانتها في التميز الصناعي القادر على المنافسة إقليميا ودوليا.

وأضاف أن "هذه الجوائز تعد حافزا لمواصلة التطوير وتبادل الخبرات بما يخدم مسيرة التقدم الصناعي في وطننا العربي الكبير". من جهته أكد المتحدث الرسمي باسم (هيئة الصناعة) وليد الجحني في كلمة مماثلة أن حفل التكريم يؤكد سعي الهيئة لدعم وتنمية القطاع الصناعي

عقب افتتاح حفل تكريم المصانع الفائزة بـ "الجائزة العربية للجودة"

"هيئة الصناعة": تعزيز الجودة يرفع تنافسية المنتجات الكويتية ويرسخ مكانة البلاد الصناعية



شملان الجحيدلي يكرم الشركات الفائزة بالمسابقة

الجحيدلي : استثمار المصانع في تطوير معاييرها يعكس قوة الاقتصاد الوطني وداعم حقيقي لتحقيق "رؤية كويت جديدة 2035"

الجوائز تعد حافزا لمواصلة تبادل الخبرات بما يخدم مسيرة التقدم الصناعي في وطننا العربي الكبير

وليد الجحني : التكريم يأتي تقديرا لجهود المؤسسات الصناعية التي تتبنى سياسة التطوير المستمر وفق المعايير الدولية

في الكويت لماكبة التطورات الحديثة وفق الممارسات والمعايير الدولية. وأضاف الجحني أن هذا التكريم يأتي تقديرا من الهيئة لجهود المؤسسات الصناعية التي تتبنى سياسة التطوير المستمر وفق المعايير الدولية وتسعى نحو الارتقاء في الأداء المؤسسي مشيرا إلى أهمية تشجيع المنشآت الصناعية العربية في مختلف القطاعات على رفع مستوى وترشيد تكاليفها وزيادة جودة منتجاتها.

وتهدف "الجائزة العربية للجودة" التي أطلقتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس في عام 2010 إلى تشجيع المنشآت الصناعية العربية في مختلف القطاعات على رفع مستوى وترشيد تكاليفها وزيادة جودة منتجاتها. وفي دورتها الثالثة لعام (2023/2024) التي أقيمت أخيرا فاز مصنعان من المصانع الكويتية المشاركة في المسابقة وهما "الشركة الكويتية لسوائل الحفر والخدمات النفطية" وشركة الكويت لصناعة المواد العازلة "كيمكو".



حفل تكريم المصانع الكويتية الفائزة بالجائزة العربية للجودة

"المركزي" يخصص إصدار سندات وتورق

بقيمة 200 مليون دينار

وقال "المركزي" في بيان لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" أمس الاثنين، إن أجل الإصدار ثلاثة أشهر بمعدل عائد 125ر4 في المئة

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة 200 مليون دينار كويتي نحو 660 مليون دولار أمريكي